رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 22 / 1 / 2022
تاريخ قبول البحث 28 / 3 / 2022

التفاعلات الإقليمية واثرها في الإندفاع الاستراتيجي للعراق

(دراسة تحليلية في منطق التفاعل التركي السعودي)

Regional interactions and their impact on the strategic rush of Iraq

(An analytical study in the logic of the Turkish-Saudi interaction)

أ.م.د. سهاد اسماعيل خليل

Asst. Prof. Dr.Suhad Ismael Khleel

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

College of Political Science - Al-Nahrain University

Se.suhad9@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يسعى العراق في ظل بيئة دولية متغيرة وبيئة اقليمية متوترة الى بناء وصياغة دور اقليمي يعتقد بانه يمتلك المقومات الاستراتيجية التي تتيح له ذلك، فالمعطيات الاستراتيجية الاقليمية تذهب في العراق باتجاه الاندفاع الاستراتيجي نحو هذا الهدف، فالتحركات الاستراتيجية في المنطقة رفدت العراق بمقوم يمكن ان نطلق عليه (الفرصة الاستراتيجية) بدءا من الحرب على الارهاب مروراً بالأزمة الخليجية واليمنية والازمة السورية انتهاءٍ بالتفاعل الجيوسياسي السعودي – التركي، ونجاح العراق في التعامل مع هذه القضايا والمواقف منطلقا من جملة منطلقات ومحددات تقومها (المصلحة العراقية).

الكلمات المفتاحية: الفوضى الاقليمية، الفرصة الاستراتيجية ، البراغماتية المتوازية

Abstract

In light of a changing international environment and a tense regional environment, Iraq seeks to build and formulate a regional role that is believed to possess the strategic components that allow it to do so. The strategic opportunity) starting with the war on terrorism, passing through the Gu lf, Yemeni and Syrian crises, ending with the Saudi-Turkish geopolitical interaction, and Iraq's success in dealing with these issues and positions based on a set of premises and determinants based on (the Iraqi interest).

Keywords: Regional chaos, strategic opportunity, parallel pragmatism

المقدمة:

يقع العراق في بيئة استراتيجية مضطربة تتداخل فيها حركة التفاعلات الإقليمية والدولية، لتشكل بذلك فوضى وعدم وضوح أدوار ووظائف القوى فيها، فقد تزداد وظيفة دولة وتمنح لها أدوار متعددة على حساب تراجع وظيفة وأدوار دول أخرى، تتحدد وفق مصالح واستراتيجيات القوى العالمية كما هو الحال بين المملكة العربية السعودية وتركيا، التي تتميز بأنها تفاعلات تستهدف التمدد الأفقي ومدً النفوذ، بما يتطلب ذلك تبني سياسات واستراتيجيات في مقدمتها (بناء المحاور الاستراتيجية)، التي كأنما تتحرك ضمن مضمون استراتيجية اللعبة الصفرية دون الإفصاح عن ذلك.

هذه التفاعلات وما تحمله من تداعيات خطيرة على منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها بنفس الوقت تعطي تصوراً بأن هناك ترتيب جديد لمنطقة الشرق الأوسط تعمل على ترتيبه القوى الكبرى، مما يتيح للعراق فرصة داعمة بإتجاه تبني وظيفة إقليمية جديدة تعطي له الحق مستقبلاً في أداء دور مؤثر في بيئة

الشرق الأوسط الجديد، لاسيما بعد الانتصار العسكري في الحرب على الإرهاب وإرسال رسائل مباشرة وغير مباشرة عن طريق حركة الدبلوماسية العراقية بأنه يمتلك المقومات والمؤهلات اللازمة في أن يكون له دور مؤثر وفاعل في القضايا التي تتصل بالأمن الإقليمي.

إشكالية البحث: يمتلك العراق مقومات تؤهله لأداء دور مهم ومؤثر في بيئته الإقليمية، منطلقاً من جملة محفزات إقليمية ودولية، فضلاً عن متغيرات داخلية داعمة، تتمثل في تبني استراتيجية ذات قدرة على الاستجابة السريعة والمرنة للتحديات الداخلية والإقليمية تمثلت في الحرب على الإرهاب وإدارة الأوضاع الداخلية بمايحافظ على بقاء الدولة، والسعي إلى التعامل الكفوء مع المتغيرات الإقليمية وتوظيف فرصة زيادة حدة التفاعلات السعودية – التركية في دعم السياسة الإقليمية العراقية واستعادة او بناء الدور الإقليمي للعراق عبر تبني استراتيجية جديدة قادرة على استيعاب حركة التغيير في المنطقة.

فرضية البحث: يفترض البحث أن تبني العراق إستراتيجية قادرة على تأمين الإستجابة الكفوءة للتفاعلات الإقليمية ولاسيما التفاعلات السعودية– التركية يتيح لصانع القرار فرص التأثير في البيئة الإقليمية وأداء وظيفة أو دور إقليمي يتناسب مع الأهداف التي يسعى العراق إليها.

المطلب الاول: البيئة الإقليمية والتفاعلات الجيوسياسية السعودية – التركية

إن من مسلمات دراسة بيئة الشرق الأوسط أنها بيئة متداخلة مترابطة معقدة للغاية، ترتبط أزماتها ببعضها ارتباطًا وثيقاً، إذ لا يمكن تحقيق انفراج في أي اتجاه دون تسوية جملة المتغيرات التابعة للأزمة المراد تسويتها. وتشكل التفاعلات السعودية – التركية من اهم التفاعلات التي من المحتمل أن تؤثر في إعادة هندسة تشكيل اقليم الشرق الاوسط لما له من تأثير في مناطق التصادم الجيوستراتجي العالمي (الامريكي– الروسي) ومناطق التصادم الجيوسياسي (السعودي– التركي– الايراني) لاسيما في العراق وسوريا.

اولا: تحليل البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط

يستند تحليل البيئة الإستراتيجية إلى جملة من المقاربات والمنظورات التي يتشكل على أساسها منطق تحليل المتغيرات وحركة المصالح، إذ أن تحليل البيئة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط يمكن أن يتكون من مقاربة جيوسياسية للتنافس السعودي التركي مستندة إلى مقاربات الجيوستراتيجية للتنافس في

المناطق الحيوية من العالم، فلكل نظام اقليمي ميزات وخصائص تحدد حركة التفاعلات البينية فيه، وان حركة التفاعلات البينية الاقليمية لا تأتي من فراغ إنما ترتبط إرتباطاً وثيقا بحركة التفاعلات الدولية.

ويعد منهج التحليل الجيوبولتيكي أهم مناهج تحليل حركة التفاعلات الدولية والاقليمية، فالحتمية الجغرافية والسيطرة الاقليمية إحدى مبررات بروز هذا المنهج مع بدايات القرن الحادي والعشرون، وشكلت منطقة الشرق الاوسط منطقة اختبار حقيقية لعودة وسيادة هذا المنهج من جديد ولكن برؤية وادوات تحاكي ومتطلبات الاهداف والمصالح العالمية– الجيوستراتيجية– الولايات المتحدة الاميركية وروسيا والصين. وتحقيق تطلعات وطموحات القوة الاقليمية في المنطقة– الجيوسياسية– بصورة افقية بينية لتركيا وايران والسعودية و(اسرائيل).

فقد عمدت كلا الدولتين الى السيطرة الاقليمية والتحكم في الارض وتوظيف الفرصة الاستراتيجية لاستكمال مستلزمات بناء المجال الحيوي. في الوقت الذي كانت فيه المنطقة تعاني من فوضى مقصودة او غير مقصودة ذهبت في المنطقة الى مالا يحمد عقباه من توترات ومشاكل تعدت الحدود الاقليمية للدول ذاتها صعوداً باتجاه العالم، وفقدت الدول العربية السيطرة على ادارة تلك الازمات والتحولات وفي مقدمتها السعودية باعتبارها دولة النفوذ والتأثير في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي تحديداً.

شكل التغير في العراق وما تبعه من تطورات في المنطقة نقطة تحول ومفصل مهم في اعادة هيكلة منطقة الشرق الاوسط وفق رؤى جديدة، إذ زادت كلاً من تركيا وايران فاعليتها في المنطقة على حساب تراجع الدور السعودي المصري، الذي تراجع بشكل اكثر بعد ربيع عام 2011 وصولاً الى وقتنا الحالي[1]

لم يقتصر التحول الاستراتيجي على التبدل في الانظمة السياسية العربية فقط، بل كان تحولاً شاملاً في منظومة الافكار والمعتقدات والمصالح وتغير في استراتيجيات الأمن القومي لدول المنطقة، معتمدا بشكل كبير على الامتداد الحضاري الثقافي في الدرجة الاولى وكأننا في أنموذج تطبيقي لما يعرف بصدام الحضارات لكن ضمن بيئة الشرق الاوسط بين العثمانية التي تمثلها تركيا بكل عمقها وارثها الجغرافي والتاريخي وبين الحضارة الفارسية متمثلة بامتدادها الديمغرافي والثقافي وبين الحضارة العربية بكل ما تحتويه من مكونات سياسية واجتماعية باعتبارها منطقة التصادم ما بين الشمال والجنوب[2]. فكان التنافس على العراق وسوريا ولكل ماله صلة بالأرض هو لعبة صفرية بين الشمال والجنوب متمثلا في تركيا وايران.

في الوقت الذي كانت تتعامل تركيا وايران برؤية استراتيجية عقلانية وفق متلازمة ثنائية تشكل مرتكزات الاستراتيجية لكلاهما (الارض والمصالح)، كانت الدول العربية في حالة من الضعف والوهن لاسيما بعد التغيير الذي حدث ومازال يحدث منذ ربيع 2011 وانعكاساته على حركة التفاعلات العربية – الاقليمية [3]. فقد تأثرت السعودية بعمليات التغيير بشكل مباشر وغير مباشر دفعها الى تبني سياسة العزلة والنأي عن الكثير من التدخل في القضايا وكانت في مقدمتها القضية الفلسطينية، وتحجيم العلاقات مع العراق ومصر، والانشغال في القضايا الخليجية لكن دون اتخاذ موقف يتلاءم مع مكانة السعودية العربية والخليجية، مما اعطى هامش من الحركة لقطر ان تطرح نفسها باعتبارها دولة تمتلك مقومات تؤهلها لإداء دور وتأثير في بيئة الشرق الاوسط، وقد لاقت قبولاً لدى القوى الاقليمية تركيا وايران من جهة وقبولا لدى القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الاميركية من جهة اخرى[4].

إلا أن شدة التفاعلات وتوترها وتأثيرها المباشر على دور المملكة العربية السعودية، دفعت بها الى التخلي عن سياسة العزلة والانخراط بقوة وبرؤية جديدة تحاول استعادة الدور والفعل الاستراتيجي في المنطقة بفعل عوامل التغيير في الداخل السعودي بشكل خاص[5] ، والتغيرات الاقليمية بشكل عام والتي تمثلت في ظهور وتنامي تنظيم (داعش) الارهابي وسيطرته على اغلب مناطق سوريا ومناطق واجزاء مهمة من العراق عام 2014، فضلا عن تمكين ايران وتركيا في المنطقة وتقربهما من مناطق المصالح السعودية وشعورها بالتهديد المباشر لها ولحلفائها– الاستشعار بالخطر– دفعها للعودة من جديد وبقوة الى ان تكون احد اطراف التفاعل الجيوسياسي في المنطقة. الا ان هذا التفاعل اخذ شكلا اخر غير تقليدي متخطيا العقلانية المحتملة في السلوك السعودي بازدياد حدة التوتر والتفاعل مع تركيا والدخول بأزمة حقيقية هذه المرة وبشكل مباشر على عكس ما كان متوقع[6].

وبما ان البيئة الاقليمية هي جزء من البيئة الاستراتيجية العالمية، وان اي تحول في انماط التفاعلات فيها يؤثر بشكل مباشر في البيئة الاقليمية، لذا اصبح هناك تحول في نمط التفاعلات الاقليمية – الاقليمية والاقليمية – الدولية، انعكست بشكل خطير على بنية اقليم الشرق الاوسط من حيث التوازن في القوى او مايعرف اليوم بـ (توازن التهديد) * من جهة اخرى. اذ ان التغير الذي حدث في العراق وما لاحقه بعد ذلك من تطور الاحداث في المنطقة العربية وتركيا وايران وحتى (اسرائيل) و العراق دفع الى تحول جيوسياسي غير محدد الملامح والرؤية قائم على التوازن في التهديد لتلبية الحاجات الاستراتيجية المشتركة لطموحات القوى الاقليمية في المنطقة (تركيا، السعودية، ايران، (اسرائيل)). فنجد تلاقي محور

الممانعة الايراني – السوري – التركي للتطلعات(الاسرائيلية)، بينما نجد في مواقف اخرى تلاقي المحور التركي – الخليجي ، وفي موقف اخر نجد المحور المصري – الايراني – التركي. في المقابل هنالك المحور السعودي – الخليجي بعيدا عن قطر التي شكلت إلى حد قريب محوراً ممانعاً للسعودية اضافة الى تركيا ونوعا ما ايران[7] .

هذا التغير في المحاور السياسية ما هو إلاّ نتاج طبيعي للتحول في مفهوم السياسة وتطورها في منطقة الشرق الاوسط، اذ ادركت دول المنطقة ان سياسة الاحلاف (التحالفات) – التي تعد اكثر الزاما من سياسة المحاور– مرهقة لهذه الدول وقد تضر بمصالحها وهذا ما عبرت عنه التفاعلات السعودية – التركية بشكل واضح وكبير في ازمة سوريا والعراق على حد سواء، فالتباين بالمصالح دفع الى تقاطع في المواقف انعكس بشكل كبير في تطور العلاقات التركية – العراقية – العلاقات السعودية – العراقية. التحدي الذي تشكله بيئة الشرق الاوسط اليوم يتمثل في ضبط حركة التفاعلات السعودية – التركية التي ترتبط بجملة من العوامل والدوافع لكل دولة تتضمن تحقيق اكبر قدر ممكن من المجال الحيوي (نطاق الحركة الاستراتيجية لتحقيق الأمن القومي).

ثانياً تبادلية الأدوار والوظائف في إستراتيجيات تركيا والسعودية الإقليمية

قد يختلف الكثير من الباحثين في تأطير وتوصيف مكانة السعودية وتركيا في الشرق الأوسط، هل السعودية دولة دور أم وظيفة؟ وهل تركيا كذلك دولة دور ووظيفة، لاسيما اذا ما اتفقنا ان كلاهما حليف استراتيجي للولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط تحديدا. فالباحثون يشيرون الى ان مكانة السعودية مقتصرة في منطقة المشرق العربي ومنطقة الخليج العربي وحدود تأثيرها لا يتعدى ذلك[8] ، على العكس من تركيا فالجغرافية قد حبت تركيا بمقومات ممارسة أدوار ووظائف في مناطق جغرافية مختلفة ما بين المشرق العربي واسيا الوسطى وجنوب إوربا[9].

أسهمت الحتمية الجيوبولتيكية والتاريخية الايرانية والسعودية ومقومات القوة الاخرى أن تكون هذه الدول قوى اقليمية تستعين بها الولايات المتحدة الاميركية – بعدّها القوى المهيمنة– في تحقيق اهدافها ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط عامة والخليج العربي خاصة وفق مجموعة اعتبارات تركزت في:

1. الجغرافية – التاريخية – الدينية: إذ تمتلك كلا الدولتين مقومات تؤهلها لممارسة الأدوار والوظائف من جهة وبناء علاقات تحالفية مع القوى الدولية تستطيع من خلالها زيادة تأثيرها ونفوذها في المنطقة [10].

2. عقدة الاختلاف والتنافر الايديولوجي السعودي – التركي: ما يميز منطقة الشرق الاوسط ان مقومات القوى الاقليمية تختلف من قوى لأخرى، هذا الاختلاف يشكل عامل قوة اضافي للقوى الدولية، ويمكن بذات الوقت من تشكيل تحالفات ومحاور تسعى من خلالها تحقيق المصالح والاهداف. فالاختلاف الايديولوجي السعودي – التركي هو من يسيطر على التفاعلات فيما بينهما على الرغم من حجم المصالح المتبادلة الا ان عقدة الاختلاف قائمة وهذا تجسد بشكل واضح في الأزمة السورية (الاختلاف والتقاطع في المصالح السعودية – التركية)، من جهة والازمة السعودية – القطرية وموقف تركيا منها من جهة اخرى[11].

3. محنة الذات السعودية – التركية: تسعى كل دولة الى اثبات هويتها وذاتها في محيطها الاقليمي على أقل تقدير، إذ تسعى السعودية الى ان تكون دولة دور وليس دولة وظيفة تنتهي فاعليتها مع انتهاء الوظيفة (المهمة) الموكلة اليها، لذا نجدها تسعى ومن خلال حزمة من الاصلاحات والتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء بدءا من عملية الاصلاح السياسي الداخلي انتهاءا في التغيير بالسياسات الخارجية الامر الذي انعكس على سلوكها تجاه الازمة السورية واليمينة بشكل عام، والتوجه السعودي الجديد تجاه العراق خصوصا[12]. بينما نجد تركيا في ذات الوقت تعمل على ان تكون قوى اقليمية قادرة على التنافس مع محور الارتكاز الجيوسياسي – الجيوستراتيجي في المنطقة ايران، والدور الجيوسياسي السعودي، عبر تبني استراتيجية للأمن القومي التركي تتضمن سياسات داخلية وخارجية الخارجية جديدة تهدف الى بناء علاقات ايجابية مع السعودية وروسيا تمثلت على سبيل المثال في الازمة السورية بشكل عام ، والتقارب الايراني – التركي تجاه العراق الذي تمثل في الموقف الموحد تجاه الاستفتاء الكردي بشكل خاص[13].

4. ممكنات توظيف الفرص السعودية – التركية: تختلف مقومات القوة السعودية عن تركيا، فهامش توظيف مقومات القوة التركية في حركة التفاعلات العالمية والاقليمية اكبر من هامش القوة السعودية لاعتبارات جغرافية وتاريخية رغم امتلاك السعودية للمقومات المادية والمعنوية لاسيما في مجال(الطاقة والايديولوجية الدينية)، اذ في مجال التوظيف لا يعتمد على القوة المكتسبة بل على القوة المتحققة (حاصل جمع القوة المكتسبة والقوة الكامنة) [14]. فالفاعلية الدولية والاقليمية لم تعد ترتكز على القوة دون القدرة على التأثير والنفوذ، حدود النفوذ السعودي تجاه منطقة الشرق الأوسط بدء يتراجع لصالح ايران وتركيا وحتى قطر، فالارتباك السعودي ناتج عن عدم وجود رؤية استراتيجية لحقيقة مكانة السعودية أولاً، وعدم وجود قراءة حقيقية عقلانية لبيئة المنطقة ثانيا، مما دفعها في الوقت الحاضر الى تبني حزمة اصلاحات لعلها على اقل تقدير تمكنها من الحفاظ على نفوذها وتأثيرها بالدرجة الاساس. بينما تركيا تمتلك ادوات مرنة

تساعدها على استمرارية تأثيرها وزيادة فاعلية التأثير في مناطق معينة باعتبارها ركيزة من ركائز اي توجه دولي – اقليمي لاسيما في سوريا والعراق تحديدا، فنجد في العراق على سبيل المثال النفوذ التركي واضحا في معركة الموصل ومعركة حلب في سوريا من الناحية العسكرية، وفي مقابل التفاعلات السياسية نجد النفوذ التركي واضح وقوي ومنافس للنفوذ والتأثير الدولي أحيانا ويدفع بالدول العالمية عند صياغة اية تسوية في المنطقة دراسة مدى تأثيرها في تركيا وماهو الموقف التركي منها لضمان نجاح التحركات والتفاعلات الدولية.

نجحت تركيا في فرض ادارك ورؤية جديدة لاهميتها الاستراتيجية عند الدول والقوى العالمية لاسيما الولايات المتحدة الاميركية،لاسيما بعد اقتناع تركيا بتأجيل هدف الانضمام الى الاتحاد الاوربي والتوجه نحو منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى بعدها مناطق تمكين القوة التركية في استعارة تاريخية– جيوبولتيكية لتمكين الدولة العثمانية– بزعامة طيب رجب اردوغان الذي جعل منطقة الشرق الاوسط في سلم أولويات الاستراتيجية التركية[15]. إذ نجحت ان تتحول من دولة وظيفة – باعتبارها عضو في حلف شمال الاطلسيNATO من جهة وقاعدة عسكرية اميركية قريبة من الشرق الاوسط (قاعدة انجرليك)– الى دولة دور (اصيل) على غرار ما توصف به ايران[16]. هذا التحول يمكنها اليوم من التحرك دون قيود الولايات المتحدة الاميركية السابقة، بل تعدها الولايات المتحدة الاميركية حليف استراتيجي يجب الاستماع اليه ومشاركته في بناء السياسات في المنطقة وتمثل في الازمة القطرية والسورية والعراقية. على العكس من السعودية التي بقيت في محنة معرفة الذات وعدم التخلص من القيود التي فرضت نفسها بها، هذا دفع الى نفور وتنافر العديد من القوى الخليجية وفي مقدمتهم قطر بسبب قصور الرؤية السعودية الاقليمية في التنافس مع ايران وتسخير كل الامكانيات السعودية والخليجية لمواجهة ايران، وهذا تعده قطر تحجيم للرؤية الخليجية وانه يضر مصالح منطقة الخليج اكثر مما يخدمها ويزيد من حدة التنافر والتنافس الذي قد يؤدي الى صراع محتمل في المنطقة وستدفع دول الخليج الثمن لذلك[17].

ثالثا: مناطق التصادم الجيوسياسي السعودي – التركي

في ظل زيادة توظيف المدخل الجيوبولتيكي في بناء وصياغة الاستراتيجيات الدولية وفي مقاربة لتوظيف هذا المدخل في الاستراتيجيات الاقليمية، نجد ان التحكم في الارض والسيطرة الاقليمية مرتكز القوة الذي يمكن هذه الدول من تحقيق طموحاتها وتطلعاتها الاقليمية، بمعنى ان سيطرة الدولة (س) على منطقة حيوية بالنسبة للدولة (ص) يعد انتهاكا صريحا لأمنها القومي، وتغيرا في ميزان القوى لغير

صالحها، وبذلك على الدولة (ص) ان تعمل وفق المدخل الجيوبولتيكي على ايجاد منطقة حيوية تشكل منطقة فراغ استراتيجي تمكنها من التأثير المباشر في الامن القومي والمجال الحيوي للدولة (س). وفق هذا المنطق تتعامل القوة الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وتجسدت مع الازمة السورية من جهة والوضع الامني في العراق لاسيما بعد احتلال اجزاء واسعة من قبل تنظيم داعش الارهابي من العراق[18]. ومع ازدياد حالة الفوضى والتوتر في المنطقة ازدادت تبعا لذلك حدة التنافس والتفاعل السعودي – التركي في مناطق استراتيجية، وقد شكلت سوريا ومصر وقطر والعراق مركز التفاعلات فيما بين هذه الدول.

اولا: سوريا

تشكل سوريا منطقة تصادم جيوسياسي ذو أبعاد ايديولوجية دينية– تتعارض وتتقاطع في الرؤية والمصالح– بين فكرين نقيضين يمثل الاول السعودية تيار السلفية المتشدد وتمثل تركيا تيار الاخوان المسلمين. تشكل سوريا العمق الاستراتيجي للآمن القومي التركي ولا يمكن ان تسمح ببروز تيار ايديولوجي – ديني متشدد بالقرب من الحدود التركية، بالمقابل سوريا تشكل قلب المشرق العربي وفرصة للتمدد السعودي في هذه المنطقة لزيادة قوة التأثير السعودي من جهة، ومواجهة ايران بشكل غير مباشر وتدفع باتجاه تقويض نفوذها في سوريا والذي قد يشكل نقطة اختلال لصالح السعودية في ظل التنافس السعودي – الايراني[19].

ثانيا: العراق

يعد العراق منطقة تصادم وتقاطع للمصالح السعودية – التركية – الايرانية، اذ يشكل العمق الاستراتيجي والامتداد الحيوي الذي فرضته الجغرافية من جهة وضرورة امنية لتحقيق مستلزمات الامن القومي التركي ، بينما يشكل للسعودية منطقة العمق العربي والامتداد الحضاري، وان اي خسارة او تهاون قد يؤدي الى خسارة هذا العمق العربي وبالمقابل زيادة نفوذ ايران وتركيا[20]. اي يمثل العراق منطقة الصد او الجدار العازل جغرافياً وامنياً بين تركيا والسعودية من جهة وبين ايران وتركيا والدول العربية من جهة، فعمق الدفاع العربي تجاه الشمال والجنوب والشرق هو العراق.

ثالثا: مصر

برزت مصر كمنطقة تصادم مع صعود الاخوان المسلمين وتسلم محمد مُرسي الحكم القريب من حزب العدالة والتنمية الحزب الحاكم في تركيا. فقد سعت تركيا الى توظيف هذه الفرصة لتحقيق جملة من الاهداف[21]:

1. بناء علاقات عميقة مع مصر، ومحاولة تطبيق التجربة التركية في الحكم مع مصر.
2. التقرب التركي والتعمق باتجاه دول شمال افريقيا ودول المغرب العربي بشكل خاص، من خلال توظيف مكانة مصر الاقليمية.
3. العمل على زيادة فاعلية حزب العدالة والتنمية في تونس ومحاولة الاستفادة من الاخطاء واخراجها بصورة جديدة قريبة من النموذج التركي.
4. محاولة توظيف مصر في بناء محور ثلاثي بين (تركيا وايران ومصر) للحد من تطلعات السعودية الاقليمية.

اما بالنسبة للسعودية وعند تتبع العلاقات السعودية – المصرية نجد السمة البارزة هي علاقات توتر اكثر منها علاقات تعاون بدءا من القضية الفلسطينية مرورا باليمن والموقف من السودان، نزولاً عند الاختلاف والتناقض الايديولوجي والتنافس على الزعامة العربية. الا ان ومع التغير في النظام السياسي المصري بزعامة محمد عبد الفتاح السيسي تبنت مصر نهجا جديداً في التعاطي مع السعودية، شكل فيما بعد محورا استراتيجي سعودي – مصري. وهذا يعد مكسب مهم بالنسبة للسعودية على حساب تركيا.

رابعا: قطر

تعد قطر من الدول الخليجية التي تمتلك رؤية سياسية تختلف عن السعودية، التي قد تصل الى حد التقاطع والاختلاف في تبني المواقف والسياسات لاسيما مع ايران وتركيا. اذ تجد نفسها تمتلك مؤهلات ومقومات القوة الاقليمية الا ان السعودية تعيق تحقيق هذا الطموح المشروع. لذا وجدت فرصتها مع الازمة السورية والتقارب الفكري والايديولوجي مع تركيا. وان موقف تركيا باعتبار قطر مدخل للدول الخليجية وللعمق السعودي فرصة استراتيجية يجب ان تدعمها بكل الامكانيات من خلال تهيئة الظروف وتطوير الامكانيات القطرية لتأدية دور اقليمي[22].

يمكن القول ان التنافس على المناطق الحيوية تؤدي بشكل مباشر الى زيادة حدة التوتر بين السعودية وتركيا من جهة وبين ايران وتركيا والسعودية من جهة اخرى وقد يصل في احيان كثيرة الى حد القطيعة والدخول في انماط الاستراتيجية الصفرية كما ذكرنا اعلاه. وفي ظل هذه الاوضاع المتوترة يمكن القول ان منطقة الشرق الاوسط بحاجة الى إعادة ترتيب وصياغة نظام اقليمي جديد يتوائم ومتغيرات البيئة الدولية الطامحة ايضا الى التغيير، وايجاد بدائل جديدة يتم من خلالها ادارة البيئة الاستراتيجية الدولية، والتساؤل هنا هل يمكن ان يكون للعراق دورا في عملية التغيير واعادة هيكلة منطقة الشرق الاوسط؟ في ظل زيادة التنافس والتفاعل بين القوى الاقليمية، وهل يمتلك مقومات أداء دور اقليمي؟ وهل هي فعلا الفرصة الحقيقية – الاستراتيجية – التي من الممكن أن تعيد للعراق مكانته الاقليمية التي كان ومازال يسعى الى تحقيقها؟ .

المطلب الثاني : المحفزات الداعمة للعراق وتشكيل الفرصة الإقليمية

يطمح العراق الى ان يكون دولة فاعلة في مجاله الاقليمي عبر السعي الى بناء دور يؤهله لذلك، اذ يمتلك المقومات الداعمة لامتلاك المكانة الاقليمية على الرغم من التحديات والتهديدات التي تؤثر بشكل كبير في الامن والاستقرار الداخلي وكثيرا ما تؤثر في علاقاته الاقليمية، الا انه قد نجح في معالجة واحتواء الكثير من هذه التحديات. ولتحقيق ذلك يتطلب ادراك مقومات القوة والمتغيرات الاقليمية والدولية.

اولا: مرتكزات فاعلية الإداء الاستراتيجي العراقي

اولا: المرتكز الجيوبولتيكي : حبت الطبيعة العراق موقعاً جيوسياسيا متزايد الأهمية، وهذا ما –أكدته النظريات الجيوستراتيجية– حيث أشار إلى تلك الأهمية مفكري النظريات الجيوبولتيكية والإستراتيجية أمثال (نيكولاس سبيكمان) فضمن نظرية الإطار الأرضي يشكل العراق هلالا يحيط بالقلب الروسي، ومن يحكم سيطرته على منطقة الأطراف يحكم اوراسيا ومن يحكم اوراسيا سيتحكم بجيوبولتيكية العالم[23]. وبناءٍ على ذلك يمكن وضع معادلة تحدد مكانة العراق الاستراتيجية (من يسيطر على العراق، يتمكن من السيطرة على الشرق الأوسط، ومن يسيطر على الشرق الأوسط، يتحكم في الإستراتيجية العالمية). ومن هنا يمكن تفسير التنافس العالمي على العراق وفي مختلف الحقب التاريخية.

ثانيا: المرتكز الاقليمي: يتمركز العراق في منطقة الفوضى الاستراتيجية الاقليمية للشرق الاوسط، بل هو نقطة التفاعل الاقليمي منذ عام 2003، اذ لا يمكن تجاهل العراق وما يحدث فيه عند صياغة أية

استراتيجية للقوى الاقليمية في المنطقة. اذ يشكل نقطة التقاء وتنافر القوى الاقليمية ونقطة التحام واصطدام المصالح في المنطقة، لما له من أهمية معقدة ومركبة في تحقيق مصالح القوى الاقليمية والقوى العالمية بعده منطقة المجال والعمق الاستراتيجي لهذه الدول[24].

ثالثا: المرتكز الحضاري: فرضت الحتمية الجغرافية والتاريخية على العراق ان يكون نقطة التقاء واصطدام ثلاث حضارات تميزت عبر التاريخ كونها ثقافات وحضارات متنافسة متصارعة مع بعضها البعض الحضارة (العربية، العثمانية، الفارسية)، مما إنعكس على الطبيعة الثقافية والديموغرافية في العراق.

رابعاً: المرتكز الاقتصادي: يعد العراق من الدول التي تمتلك مقومات القوة الاقتصادية وفق (الدالة الرباعية) التي تحدد قوة اقتصاد اي بلد ما، التي تكمن في اربع مقومات (الطاقة البشرية، المناخ والطاقة، رأس المال، الثروات الطبيعية). الا انه على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق الا انها مشاكل ترتبط بالسياسة الاقتصادية وتعثر في عمليات التنمية الاقتصادية والفساد المالي والاداري، وليس بندرة الموارد والطاقة. اذ يعد العراق من الناحية العلمية دولة موارد الا انه يفتقد للبرامج والاستراتيجيات الاقتصادية. الا ان العراق يحاول نوعا ما من توظيف المقومات الاقتصادية لاسيما (النفط) بجعله اداة من ادوات السياسة الخارجية العراقية التي تمكنه مستقبلا من تأدية الدور الاقليمي. وتمثل ذلك في معرض التقرب العراقي من مصر في إمكانية تزويدها النفط بأسعار تنافسية، تبعها فيما توقيع الاتفاقية العراقية – الاردنية واهم ما تحتويه هو مد الانبوب النفطي العراقي– الاردني وتزويد الاردن بالنفط بأسعار مخفضة.

خامساً: المرتكز الامني : الأهمية الاستراتيجية (الأمنية) للعراق تأتي من موقعه المتميز في منطقة الشرق الأوسط، إذ هذه الأهمية تأتي من أهمية إقليم الشرق الأوسط من جهة ووقوعه في قلب ما يعرف اليوم بقوس الأزمات من جهة اخرى، حيث يشكل الأمن العراقي وفق موقعه الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط أهمية متزايدة ولاسيما في الوقت الحاضر لأمن المنطقة ككل، فلو القينا نظرة على جيوبولتيكية العراق فأننا ندرك لا يمكن لأية دولة في المنطقة إن تضع إستراتيجية أمنية دون فهم وأدراك الوضع الأمني في العراق، إذ وفق هذه الجيوبولتيكية والتي تعد ميزة (فرصة) وعبء (تحدي) في إن واحد للأمن الوطني العراقي نجد أمام العراق فرصة تاريخية في تحويل هذا التحدي إلى ثقل استراتيجي يسهم في أعادة الدور والمكانة الإقليمية للعراق[25].

احدثت تغيرات مابعد عام 2003 في العراق وماتبعها من اختلالات امنية، تحولا فكريا – بنيويا في المنطقة دفع دول المنطقة إلى العمل على إيجاد استراتيجيات أمنية وعلى مستوى عال من التخطيط لحماية حدودها من جهة ومصالحها وأنظمتها السياسية من جهة أخرى، مدركة بأن التدهور الأمني في العراق ما هو إلا بداية لتدهور أمني قادم لامحالة لدولها نتيجة الحتمية الجغرافية والتاريخية والحضارية. وبدأت تتصاعد وتتزايد وتيرة المخاوف الأمنية لاسيما بعد 10/حزيران/ 2014 بعد أن تمكن ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من السيطرة على الموصل ثاني اكبر المدن العراقية وعقب سيطرتها على الموصل واصلت (داعش) توسعها باتجاه محافظات الانبار وكركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها وصولاً إلى إطراف مدينة اربيل. مما جعل (داعش) وبكل ما يحمله من فكر متطرف يقترب من الحدود التركية واستشعار تركيا بالتهديد الامني المحتمل، وكذا الحال بالنسبة لما يشكله (داعش) من تهديد مباشر لإيران على اعتبار هنالك اختلاف فكري عقائدي بين تنظيم (داعش) وإيران، وتهديدها لإيران بشكل مباشر بضرب مصالحها في العراق ، فضلا عن التهديد القائم بالنسبة للأردن ودول الخليج العربي ومصر. وما شكله بعد ذلك من تهديد مباشر لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية في اوربا.

وعند تحليل هذه التحولات الأمنية الخطيرة، نجد أنها تشكل تحدي كبير للأمن الوطني العراقي وهذا مايعيشه العراق حاليا، إلا انه ومن منظور استراتيجي يمكن تحويل هذا التحدي القائم إلى فرصة، لاسيما إذا ما تم إدراك وتفعيل مقومات وأدوات الأمن الوطني العراقي وتوظيفها استراتيجيا وأحالتها إلى قدرة سياسية وكفاءة في الأداء السياسي الذي بدوره يعد الركيزة الأساسية لكفاءة المقومات والأدوات الأخرى بما فيها كفاءة الأداء الأمني والعسكري. وبذلك يمكن ان يكون العراق عامل استقرار في المنطقة وتوازنها ، إذ يشكل مثلثاً قائم الزاوية أضلاعه تركيا وإيران والعمق العربي، وهو بذلك يكون حجر الزاوية في الركن الشمالي الشرقي للأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وإذا ما أدرك صناع القرار هذه الأهمية والمكانة الجيوستراتيجية للعراق من موقع جغرافي وامتداد حضاري فانه يمكن وعبر إستراتيجية التحالفات المعاصرة القائمة على أساس الفعل والمصلحة والترتيبات الأمنية المشتركة ، أو بما يعرف اليوم بعولمة الأمن* إذا ما عرفنا إن تهديد الإرهاب اليوم يطال العالم ككل وليس العراق فقط ، فأنه يمكن توظيف هذه الفرصة في أعادة وأحياء الدور العراقي في الترتيبات الإقليمية أو العالمية من توظيف تأثيرات الأمن في العراق على كلا البيئتين عبر حركة التفاعلات العالمية والإقليمية باعتباره ركيزة إستراتيجية لضمان امن الشرق

الأوسط وبالتالي امن المنطقة. إذا ما انطلقنا من فكرة أساسية إن العراق هو قاعدة الانطلاق والتحركات العالمية للقضاء على الإرهاب أو ما يعرف اليوم بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وبذلك قد نجح العراق في تبني استراتيجية (يمكن القول) بانها تذهب به مستقبلاً بان يكون موازناً إقليميا بين القوى العربية، الإيرانية، التركية. من خلال تبني استراتيجية توازن المصالح مرة واستراتيجية توازن التهديد مرة اخرى كما حدث ،ومحاربة تنظيم (داعش) الإرهابي، وكيفية إدارة التفاعلات الإقليمية في معركة تحرير الموصل في عام 2017. فقد اعتمد العراق على معادلة (الفرص والتهديدات).

كما نجح العراق في تبني تكتيكا يمكن ان نطلق عليه (التخطي الاستراتيجي) اي بمعنى التوجه نحو التحول من ساحة للتنافس إلى الدور الثانوي في التفاعلات الإقليمية كما هو الحال والموقف من الازمة السورية، والتوجه نحو الاردن ومصر في تبني علاقات بعيدا عن التضاد الإيديولوجي. وشكل الموقف العراقي من الازمة الخليجية موقفاً يدفع للعراق بان يكون مؤهلا استراتيجيا للعب دور الموازن الاستراتيجي في المنطقة. الا انه لا يمكن تحقيق هذا الدور دون تهيئة البيئة الداخلية العراقية ولاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا يحتاج إلى جملة من الاصلاحات وبمختلف المستويات، فضلاً عن بناء علاقات دولية ايجابية لاسيما مع القوى العالمية المختلفة، تدعم العراق بهذا التوجه الاستراتيجي الجديد.

ثانيا: متغيرات البيئة الاستراتيجية الاقليمية وفرص تشكيل الدور الاقليمي العراقي

1. **التغير في الانظمة السياسية العربية و النهج الاستراتيجي العراقي (العزلة الاقليمية)**

نتج عن التغير في الانظمة السياسية العربية بدءا من عام 2011 الى يومنا الحالي حالة من الفوضى العربية – التي من الاساس كانت السمة السائدة– وتعميق حالة الانقسام في مواجهة الاحداث والمواقف ، فضلا عن تباطؤ وعدم قدرة الدول العربية على الاستجابة السريعة لمتغيرات المنطقة الا ضمن تفاعل استراتيجي قد يكون تحالف او الانضمام الى محور او ترتيب اقليمي ودولي، كما حدث ومواجهة تنظيم (داعش) الارهابي من جهة، ومن جهة اخرى تشكيل محاور استراتيجية لمواجهة التطلعات التركية والايرانية والحد من زيادة نفوذها في المنطقة العربية بزعامة السعودية من جهة وقطر من جهة اخرى[26].

هذه المتغيرات دفعت بالعراق الى تبني نهج استراتيجي جديد ينأى بالانحياز الى اي طرف او حتى التدخل في القضايا والمواقف، ويمكن مقاربة هذا النهج بالنهج الذي اتبعته سويسرا في اوربا ابان الحرب

العالمية الاولى والثانية، الا ان وضع العراق مختلف واهدافه وتطلعاته مختلفة الا انه على اقل تقدير في هذه المرحلة يمكن وصفه (بالعزلة الاقليمية) تمهيدا للتمكين من اداء الدور الاقليمي المرتقب.

من ضمن استراتيجيات التنافس السعودي– التركي، اتباع استراتيجية الاستقطاب لتشكيل المحاور الاقليمية، ويعد العراق نقطة التقاء المصالح السعودية – الخليجية– التركية. وقد نجح العراق وحتى– هذه اللحظة– في التعامل مع هذه القضية بعقلية استراتيجية مكنته من زيادة التفاعل الاقليمي مع السعودية – عربيا– مع تركيا– اقليميا–. بما يتيح له فيما بعد من ان يكون دولة تقريب وجهات النظر بين اطراف الازمة.

2 . الازمة السعودية– القطرية والاندفاع تجاه العراق

على أثر إتساع وتيرة الازمة السعودية – القطرية، والتي أضفت على واقع وبيئة منطقة الخليج العربي سمة الطابع الصفري في العلاقات البينية فيما بينهما، لطبيعة التنافس والصراع الإيديولوجي– الاستراتيجي. فقد تبنى كلا اطراف الازمة سياسة المحاور واستراتيجية التحالفات لاستقطاب الدول والقوى لمعسكرها، ودخل العراق ضمن دائرة التنافس السعودي–القطري بدعم القوى الخارجية المؤيدة لأطراف الصراع الاقليمي في الضغط على العراق للانحياز لاحدهما. الا ان العراق تعامل مع الازمة وفق منطلقات السياسة الخارجية التي عملت باتجاهين الاول: تصفية وتصفير المشاكل والخلافات مع دول الخليج العربية، والثاني: بدعم العملية السياسية في العراق، وتوظيف هذا التقرب والدعم باتجاه اعادة اعمار المناطق المحررة. وبهذا فقد تحول العراق في سياسته الخارجية من سياسة تبني المواقف والانحياز على اساس ايديولوجي الى تبني سياسة (براغماتية متوازية) تهدف الى تحقيق المصالح بتوظيف الفرص ومنها فرصة التنافر والتنافس بين القوى الاقليمية. وقد نجح نوعا ما في تحقيق ذلك في التعامل مع الازمة الخليجية.

3.التنافس الاميركي – الروسي في الشرق الاوسط وفرصة تكييف الخيارات الاستراتيجية للعراق

تشكل فرصة التنافس الاميركي–الروسي في منطقة الشرق الاوسط، فرصة استراتيجية للمناورة العراقية في تكييف الخيارات الاستراتيجية المتاحة امامها بين الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، وهذا ما اقدم عليه العراق في التعامل مع الحرب على تنظيم داعش الارهابي ولاسيما في التسريع من معركة الموصل بعد معركة حلب والتفوق الروسي – الايراني على حساب التراجع الامريكي–السعودي آنذاك، اذ شكلت معركة حلب بمثابة لعبة صفرية ما بين الولايات المتحدة الاميركية وروسيا الاتحادي الامر الذي دفع بالولايات

المتحدة الاميركية الى تكييف جهودها الاستراتيجية والتعامل بجدية وواقعية في الاستعداد لمعركة الموصل الاستراتيجية [27].وقد استطاع العراق توظيف الحتمية الجغرافية لأول مرة في تحقيق الاهداف والمصالح بتبني سلوك براغاتي معتمدا على مقوم الجيوبولتيك وتوظيف فرصة التنافس الدولي.

المطلب الثالث: الاحتمالات المستقبلية وممكنات الاداء الاستراتيجي الإقليمي للعراق

في مقاربة استراتيجية لبيئة النظام الدولي ومحاولات القوى التي تعرف اليوم بالقوى التعديلية الساعية الى التغير او التعديل على اقل تقدير في بيئة النظام الدولي البنيوية والهيكلية[28]. وبما ان بيئة الشرق الاوسط جزء من البيئة العالمية، وتوثر بشكل مباشر في التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، بل تعد احد مقومات نجاح التغيير او الحفاظ على الوضع الراهن لما ما تمتلكه من مقومات تتيح لها التأثير في البيئة الدولية باعتبارها ايضا احد مناطق التصادم العالمي وان سيطرة اي دولة عليه يمثل مكسب استراتيجي مقابل خسارة استراتيجية للطرف الاخر.

تعاني منطقة الشرق الاوسط من الاختلال الواضح في ميزان القوى الاستراتيجي، الذي ادخل المنطقة في حالة من الصراع المستدام والتنافس المتزايد مما جعل الفوضى هي السمة السائدة في النظام الاقليمي للشرق الاوسط. وقد انعكس هذا الاختلال في ميزان القوى الاستراتيجي على هيكلية وبنيوية النظام الاقليمي في المنطقة[29]. مما يشكل نقطة انطلاق لبلورة رؤية جديدة تتضمن قوى جديدة هادفة الى التغيير من جهة وضمان مصالح القوى الاقليمية من جهة بمعنى دولة قادرة على (تنسيق المصالح)، على اعتبار ان سياسة المحاور قائمة على مدخلين اساسين هما:

1. المدخل الامني: تبادلية الهاجس الأمني بين دول المنطقة وتمثلت في التهديدات الارهابية بدءا من تنظيم القاعدة انتهاء ما يعرف بتنظيم (داعش) الارهابي.
2. مدخل المصالح: اهم ما يميز منطقة الشرق الاوسط هي سرعة التأثير والتأثر في تبادلية المصالح ومن ثم تبادلية الأدوار وبالتالي تبادلية المحاور والتكتلات الاقليمية.

وفقا لذلك فأن سياسة المحاور هي ما يميز حركة التفاعلات الاقليمية والدولية في المنطقة، لذا امام هذه المتغيرات يمكن القول ان للعراق فرصة استراتيجية للاندفاع نحو تعديل او حتى المساهمة في بلورة صيغة جديدة للتفاهمات والتفاعلات في منطقة الشرق الاوسط وفق جملة من المعطيات اهمها:

1. المعطى الاستراتيجي (امتلاك مقومات القوة).

2. المعطى السياسي الداخلي ومحاولة ترتيب الاوضاع الداخلية بدءا من ترتيب العلاقات مع اقليم كوردستان وانتهاءٍ بعملية التحول الديمقراطي والحفاظ على العملية السياسية في العراق.
3. المعطى الامني (نجاح العراق في ربط امنه الوطني بالآمن الاقليمي والدولي).
4. المعطى الاقليمي والتغيير في الادراك الاقليمي تجاه العراق، وعدم الثقة السائدة في العلاقات الاقليمية البنيية.
5. المعطى الدولي والسمعة الحسنة التي يسعى العراق الى اكتسابها عبر تبني سياسة خارجية هادئة تقترب من العقلانية (ترجيح كفة المصالح).

ومع تطور السياسة الخارجية العراقية التي تعبر عن الرؤية العراقية الاستراتيجية في تبني علاقة عقلانية بين العراق والبيئة الاقليمية، وبين العراق والبيئة العالمية، بما يتيح لنا وضع عدة احتمالات للدور الاقليمي العراقي المقترب

الاحتمال الاول: التفاعل الاستراتيجي الاقليمي (الانحياز)

يرتكز هذا الاحتمال الى حقيقة مفادها ان العراق يقع في منتصف التفاعلات الاقليمية العربية –التركية– الايرانية، امام هذه الحقيقة الجيوبوليتكية يمكن للعراق ان يكون دولة المركز في ضبط حركة التفاعلات الاقليمية لهذه الدول من خلال:

1. قد يكون دولة تقاطع المصالح.
2. ان يكون دولة تنسيق المصالح

وهذا يتطلب من العراق الانغماس بشكل اكبر ومكثف في ازمات المنطقة ومحاولة الحصول على المكتسبات الاستراتيجية من خلال توظيف نقاط الاختلاف وادارة الصراع والتنافس بما يتلاءم مع الاهداف الاستراتيجية للعراق. الا ان كوابح هذا الاحتمال ان العراق مازال يفتقد للإرادة السياسية الموحدة وهذا يتضح من عدم وحدة الخطاب السياسي الخارجي العراقي، الذي يعد اهم محرك للسياسة الخارجية العراقية[30].

الاحتمال الثاني: دور الموازن الاقليمي

يتطلب لتحقيق هذا الاحتمال جملة مقومات، اهمها مقوم المصداقية في التعاملات الاقليمية والدولية، والقدرة على ممارسة التأثير من خلال امتلاك مقومات النفوذ المساعدة لممارسة دور الموازن. وفي الآونة

الاخيرة تخلو منطقة الشرق الاوسط من دولة (المنسق للمصالح) او دولة (حاملة الميزان)، وبما ان جميع الدول قد اتخذت محورا استراتيجيا بالضد من الاخر ماعدا العراق الذي مازال يعتمد على سياسة خارجية تحاول ان تنأى بنفسها– على اقل تقدير في الوقت الحاضر– عن سياسة المحاور والتحالفات الناشئة في المنطقة. اذ يرى الكثير من الباحثين والكتاب ان تكون هذه الفرصة الاستراتيجية التي كان ينتظرها العراق منذ زمن طويل بتبادلية الأدوار مع السعودية ومصر تحديداً. ومن الناحية النظرية يمكن القول بأن العراق يمتلك مقومات دولة حاملة الميزان او دولة (الموازن الاقليمي). الا انه من الناحية الواقعية فأن العراق في هذه الفترة غير قادرة على ممارسة الفعل الاستراتيجي المؤثر في دول مثل ايران وتركيا والسعودية، اذ مازالت هذه الدول متمكنة استراتيجيا في ادارة الصراع الاقليمي من جهة، ومازالت هي احدى ادوات التفاعل الدولي الاستراتيجي في المنطقة من جهة اخرى التفاعل (الامريكي– الروسي) (31).

الاحتمال الثالث: الاندفاع الاستراتيجي (التدريجي)

التعامل مع منطقة الشرق يتطلب الحذر فكما هو معلوم ومتعارف عليه ان تأدية الأدوار يتطلب استراتيجية مرنة طويلة الامد تبدء من الانفتاح الاستراتيجي مرورا بتحديد مناطق المصالح انتهاء بامتلاك مقومات القوة والنفوذ. وان العراق رغم انه يمتلك مقومات القوة الا انه يفتقر الى ممكنات التأثير التي ترجح احتمالية تأدية دور بديل عن اي من القوى الاقليمية ، وعليه ان يعمل على استمالة ثلاث دوائر صنفت وفق المعطى الجغرافي والحضاري.

- الدائرة الاقليمية العربية
- الدائرة الاقليمية غير العربية
- الدائرة الدولية

وعند تخطي المرحلة الاولى يمكن الاقتراب من المرحلة الثانية بتبني دور حلقة الوصل بين المحاور والتحالفات الاقليمية والاقليمية – الدولية في منطقة الشرق الاوسط – في الوقت الحاضر العراق عضو في التحالف الدولي ضد الارهاب وبنفس الوقت احد اعضاء التنسيق الرباعي الامني (الروسي – الايراني – السوري– العراقي)– والانتقال بعد ذلك الى مرحلة رد الفعل الى الاستجابة للفعل وفق مبدأ (عقلنة المصالح) التي ترافقها ممكنات توظيف العلاقات الخارجية(لدولية) في اضفاء المرونة العراقية في

التعامل مع القضايا الاقليمية، وصولا الى تبني الوظيفة والدور الاقليمي العراقي المرتكز على مصداقية الفعل والتأثير والنفوذ.

لذا فأن الاحتمال الثالث يمكن تحقيقه ومع فرضية البحث التي ترتكز على العلاقة بين الاداء الاستراتيجي العراقي ومصداقية الرغبة العراقية في تبني دور اقليمي ومتغيرات البيئة الاستراتيجية الاقليمية لتحقيق الدور الاقليمي العراقي المنشود.

الخاتمة والإستنتاجات

إن تحقيق مكانة إقليمية ودولية تفرض هيبة الدولة في النظام تعد واحدة من أهم الغايات التي ترتبط بتكوين الدولة وبقاءها، فالدول تصنف ما بين قوى اقليمية وقوى دولية، ونجدها تتنافس وتتصارع فيما بينها لتحقيق هذه المكانة. وفي ضوء ذلك فإن العراق يمتلك الرغبة ومنذ تكوينه في بناء دور اقليمي يمكنه من تحقيق المكانة، وهذه الرغبة والطموح رافق مختلف الحكومات العراقية وهي جزء من ايديولوجية الحكومات العراقية واهدافها التي تسعى اليها بمعنى مبدأ من مبادئ العراق الاستراتيجية.

وفي إطار تحليل المتغيرات وحركة التفاعل الإقليمي فإن العراق أمام فرصة إستراتيجية لتحقيق تلك المكانة، فالمعطيات الاقليمية تتيح له الاندفاع نحو تحقيق هذا الهدف في ظل بيئة اقليمية معقدة متشابكة متشعبة متداخلة القضايا والمواقف ومتعددة الاطراف، مرنة صلبة بنفس الوقت، بيئة هشة غير مستقرة تشبه بالرمال المتحركة غير محددة الملامح والاوزان الاستراتيجية تختلف من موقف لآخر. إلا أن هذه المعطيات تعد بالنسبة للعراق مدخلاً استراتيجيا يتيح له اتباع سياسة مقاربة استراتيجية– جيوبولتيكية ممكن من خلالها ادارة التفاعلات الجيوسياسية– التحركات والعلاقات الاقليمية البينية– بتوظيف جملة معطيات داخلية واقليمية ودولية ليكون اللاعب الاستراتيجي المؤثر في لعبة الشرق الاوسط والموازن بين لاعبيه (ايران، تركيا، السعودية).

وتحقيق الدور الاقليمي الذي يسعى اليه العراق مرهون بالدرجة الاساس بكفاءة صانع القرار العراقي وقدرته على مواكبة التطورات الاقليمية وتحديد مسارات السياسة الخارجية العراقية وفق منطلق براغماتي(المصالح)، فالقراءة الاستراتيجية للبيئة الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط تعتمد بالأساس على التفاهمات الدولية وكيف تنظر للعراق ومحيطه الاقليمي من جهة والواقع العراقي الداخلي السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي من جهة وعلاقة الحكومة العراقية بحكومة اقليم كردستان من جهة

اخرى. لذا فأن تأدية الدور الاقليمي تتطلب من صانع القرار القدرة على الاستجابة المرنة والكفؤة للمعطيات والضرورات الداخلية من جهة، والمتغيرات الاقليمية والدولية من جهة اخرى.

وفي ضوء حركة التفاعلات العالمية في الوقت الحاضر التي تمثلت في المؤتمرات الدولية واللقاءات والزيارات وأهمها مؤتمر وارشو في 14 /شباط/ 2019 وما يشكله من معطى وتطور اخر باتجاه محاولات اعادة هيكلة المحاور الاقليمية وهندسة التفاعلات الاقليمية التي ستؤثر حتماً في تغيير بيئة نظام الشرق الاوسط، يمكن القول اذا ما نجح العراق في التعامل مع هذه المتغيرات والمعطيات وفق رؤية استراتيجية كفؤة (داخلية وخارجية) ممكن ان يكون امام فرصة استراتيجية تضمن للعراق الاندفاع الاستراتيجي لتحقيق المكانة والدور الاقليمي المنشود.

الهوامش:

1. سهاد اسماعيل خليل، المتغيرات الإستراتيجية والأمن الوطني العراقي (دراسة في توظيف الفرص)، مجلة قضايا سياسية العدد(43-44) (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد،2016) ص 217 .

2. . قارن مع : هنري كيسنجر، النظام العالمي : تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، ترجمة د. فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2014، ص ص 100 -101.
قارن مع : Kamran Bokhari , The comimg Turkish- Iranian Confrontation Arising cold war between two regional powerhouses is inevitable.

3. /https://newlinesmag.com/argument/the-coming-turkish-iranian-confrontation
4. ينظر: نيفين مسعد، علاقات ايران الدولية والاقليمية ، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات ، الدوحة) كانون الثاني 2011،ص ص1-4.
5. للمزيد انظر: منصور المرزوقي البقمي، الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي، في: محمد بدري عيد وجمال عبد الله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،2014، ص ص 114 – 115.
6. تمثل في الاندفاع السعودي المباشر في الازمة المنية ودخوله في حرب مباشرة عبر تكوين التحالف العربي والاعلان عن عاصفة الحزم، كذلك الموقف الحاسم بأتجاه قطر الذي شكل تغييرا جديدا في السلوك الاستراتيجي السعودي. للمزيد ينظر الى : منصور المرزوقي، انتقال السلطة في بيت الحكم السعودي، على الرابط الالكتروني :
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20151287919325734Saudi-transition-power.pdf

* التوازن في التهديد: يعني أن القوى الإقليمية سوف تنضم إلى التحالفات والمنظومات القائمة على أساس التهديد وليس على أساس القوة، فالدول سوف تنضم إلى المحور الذي يكون أقل تهديداً. للمزيد ينظر:

:Stephen M. Walt's Notion of Threat, study by
http://www.ia-forum.org/Content/ViewInternalDocument.cfm?ContentID=8663

7. الازمة الخليجية الجذور، المسارات، التفاعلات الاقليمية والدولية، مجلة سياسات عربية العدد 26، على الرابط الالكتروني الاتي: (Siyassat26-2017_policy_unite.pdf (dohainstitute.org

8. ينظر: نيفين مسعد، علاقات ايران الدولية والاقليمية ، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات ، الدوحة) كانون الثاني 2011،ص ص1-4.
9. موريال ميراك فايسبخ، جمال واكيم، السياسة التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ،2014)، ص223 ومابعدها.
10. هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص ص 114-115.
11. عمر كريم، تقييم أفاق العلاقات السعودية – التركية، على الرابط الالكتروني الاتي:
/https://agsiw.org/ar/assessing-the-prospects-for-saudi-turkish-ties-arabiC

12. في 29 ايلول 2016 قال الامير محمد بن نايف "إن تركيا بلد شقيق لنا، ويهمنا دائما ان يكون التنسيق بيننا قوي، وان يكون العمل مشتركا، لاننا بالفعل بحاجة الى بعضنا البعض. نقلا عن: احمد التعيمي، تركيا والخليج : قطر انموذجا، في كتاب: قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مجموعة باحثين، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2018، ص 167.
13. حسام عيد، التقارب التركي – الايرانبي شراكة غريبة تحركها المصالح، على الرابط الالكتروني الاتي:
https://roayahnews.com/articles/2017/09/06/334537/

14. للمزيد انظر: سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة الدين والقوة: من الحرب الاهلية الى مابعد 11 سبتمبر، ط1، مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص ص67-70.
15. انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي "موقع توكيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،2011.، ص 68.
16. ينظر: انيس الدغيدي ، الاقطاب الثلاثة: مصر وايران وتركيا وضرورة الوحدة لهزيمة امريكا، ط1،(كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة) 2012، ص ص 83-86.
17. بول سام، ويب دي زيو، السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي، مركزي مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط، على الرابط الالكتروني الاتي: https://carnegie-mec.org/2012/12/31/ar-pub-51004
18. . ينظر: والتر راسيل ميد عرض، طارق راشد عليان، القوى التعديلية: عودة منافسات الجغرافية السياسية في العلاقات الدولية، 29،2،2014، على الرابط الالكتروني : http://www.siyassa.org.eg/News/3743.aspx
19. للمزيد ينظر الى: صافيناز محمد امين، التدخل البري السعودي – التركي في سوريا : الدوافع والقيود، مرز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، على الرابط الالكتروني الاتي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/5476.aspx

20. للمزيد انظر: حارث حسن ، المعابر الحدودية والسياسات الاقليمية في العراق، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الاوسط، 13/تموز 2021، على الرابط الالكتروني الاتي: https://carnegie-mec.org/2021/07/13/ar-pub-84947
21. للمزيد ينظر الى: عمران عيسى حمود، العلاقات التركية – الايرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد53، 2018، ص259.
22. للمزيد ينظر الى: وليد حسن المدلل، محمود الرنتيسي، مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية، (مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني، العدد الاول، كانون الثاني، 2014)، على الرابط الالكتروني الاتي: https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/viewFile/367/333
23. صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية،(دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1992م) ص 48 .
24. مصطفى علوي ، المكانة الاستراتيجية للعراق ، القوة الشاملة للعراق في ضوء التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، مؤسسة الأهرام، القاهرة،1999 , ص 86 .
25. (مصطفى علوي ، الحرب على داعش : تفاعلات إقليمية ودولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (199) ، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يناير ، 2015) ص 95.

* . ترتكز العولمة الأمنية على ثلاث قواعد أساسية: استخدام الجيوش العائدة لدول مختلفة لنهج وسياق موحد وتطبيق عقيدة عسكرية واحدة ، الانضواء تحت العسكرية المركزية لقيادة موحدة بغض النظر عن الانتماءات الوطنية والاستعداد للاستخدام في أية بقعة من العالم . ولتنوع مصادر التهديد وشمولية تلك التهديدات وخروجها من النطاق الداخلي إلى الإقليمي والخارجي بفعل التطور التكنو – معلوماتي برز لنا مفهوم العولمة الأمنية . ينظر إلى : طارق محمود شكري ، تطبيقات العقيدة العسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي ، دراسات سياسية ، (بيت الحكمة ، بغداد ، شتاء 1999-2000)، ص 50 .

26. عبد الإله بلقزيز ، ثورات وخيبات التغيير الذي لم يكتمل ، ط1 ، (منتدى المعارف ، بيروت ، 2012)، ص 295 ومابعدها .
27. [1] . سهاد اسماعيل خليل، حتمية الجغرافية وتوازن المصالح (حلب انموذجا)، مقال منشور على الرابط الالكتروني الاتي: http://mcsr.net/news196
28. والتر راسيل ميد عرض، طارق راشد عليان، مصدر سبق ذكره.
29. فارس أبي صعب ، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (389) ،(مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011)، ص 100 ومابعدها.
30. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص/ مجلو دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد 44، نيسان، 2010.
31. . احمد سعيد نوفل واخرون، ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد 12، 2016، ص4.